

مادة ٢ - تضاف إلى المادة ٨٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فقرة جديدة يكون ترتيبها قبل الأخيرة نصها الآتي :

" كما يجوز للوزير بالاتفاق مع الوزير المختص تفويض رؤساء المصالح بالوزارات الأخرى في توقيع الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة الأولى على الموظفين القائمين بالعمل في هذه المصالح الشاغرين للوظائف التي ينص عليها قرار الوزير "

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ ( ٥ يولييه سنة ١٩٦١ )  
جمال عبد الناصر

### قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦١

باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تعتبر مؤسسة التأمينات الاجتماعية المنشأة بقانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ، وتخصص أموالها لتحقيق أغراضها ولها أن تحصل المبالغ المستحقة لها بمقتضى القانون المذكور عن طريق المجرز الإداري .

مادة ٢ - تسرى في شأن هذه المؤسسة جميع الأحكام الواردة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمؤسسات العامة والقوانين المعدلة له فيما لا يتعارض مع أحكام الباب الثاني من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩

مادة ٣ - تعتبر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المركزية الجهة الإدارية بالنسبة إلى المؤسسة في تطبيق أحكام قانون المؤسسات العامة ، وتعتمد قرارات مجلس إدارة المؤسسة بإصدار لوائحها الداخلية والإدارية ولأئمة الموظفين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي .

مادة ٤ - يستبدل بنص المادة ١٠٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية النص الآتي :

" يكون أن تتسببه المؤسسة من موظفيها الحق في دخول مجال العمل في مواعيد العمل المعتادة لإجراء التحريات اللازمة والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ هذا القانون "

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وكل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي لإصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ ( ٥ يولييه سنة ١٩٦١ )  
جمال عبد الناصر

مادة ٢ - تضاف الفقرة الآتية بعد الفقرة الثانية من المادة ٣١ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه بالنص الآتي :

" ومع ذلك تؤدي شركة التأمين إلى المستفيدين جميع مبالغ التأمين المعفاة وفقا لأحكام هذا القانون وذلك دون حاجة إلى تقديم شهادة مصلحة الضرائب المشار إليها في الفقرة السابقة على أنه بالنسبة إلى إعفاء مبلغ ألفي جنيه من مبالغ التأمين على حياة المورث الوارد في البند (٢) من المادة الأولى من هذا القانون يتعين على شركة التأمين أن تحظر مصلحة الضرائب بطلب الصرف بكتاب موصى عليه مضحوب بعلم الوصول قبل أسبوعين من تاريخ إجراء الصرف "

مادة ٣ - يضاف إلى المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات فقرة أخيرة بالنص الآتي :

" وتعفى من ضريبة التركات عقود التأمين التي تبرم ضمنا لأدائها وذلك بمقدار قيمة هذه الضريبة المستحقة على صافي التركة قبل إضافة قيمة هذه العتود وبحد أقصى مقداره خمسة آلاف جنيه "

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر .  
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٨١ ( ٥ يولييه سنة ١٩٦١ )  
جمال عبد الناصر

### قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٧٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له النص الآتي :

" كما يكون للوزير أن يرخص في إجازة اعتيادية بلا مرتب للزوجة الموظفة إذا أوفد زوجها إلى خارج البلاد لمدة سنة أو أكثر سواء في بعثة أو إجازة دراسية أو انتداب أو إجازة أو مهمة مصلحة أو إذا نقل إلى وظيفة في الخارج أو التحق بعمل بإحدى الهيئات الدولية أو الحكومات العربية .

ويجوز أن يفيد من هذا الحكم زوجة الموظف الذي يوفد إلى الإقليم الشمالي .

ولا يجوز أن تجاوز الإجازة مدة عمل الزوج في الخارج ولا أن تزيد عن أربع سنوات في جميع الأحوال "